اقتصاد

مدير السورية للتأمين لـ«الوطن»:

حل إشكاليات التأمين الصحي وعودة المشافي لاستقبال المؤمِّنين

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام المؤسسة السورية للتأمين ياسر المشعل لـ«الوطن» عن أن إجمالي المطالبات في التأمين الصحي المدفوعة في عام ٢٠١٥ بلغت ٥,٩ مليارات ليرة سورية.

وفي تفاصيل المطالبات المدفوعة حسب النوع بلغ إجمالي المطالبات للأطباء ١,١٥ مليار ليرة سورية ما يعادل ١٩,٣ ٪ من إجمالي المطالبات، ومطالبات أطباء الأسنان بلغ ٢٦ مليون ليرة سورية ما يعادل ٠,٤٪ إجمالي المطالبات، وبلغت مطالبات المشافي ١,٥٩ مليار ليرة سورية ما يعادل ٢٦,٧٪ من إجمالي المطالبات.

على حين بلغ إجمالي المطالبات المدفوعة من المؤسسة إلى الصيدليات ٢,٥٦ مليار ليرة سورية ما يعادل ٤٣٪ من إجمالي المطالبات، وبلغت مطالبات المخابر ٤٦٢ مليون ليرة سورية ما يعادل ٧,٧٪، ومطالبات مراكز الأشعة ٩٢ مليوناً ما يعادل ١,٥٪، إضافة إلى تسديد مطالبات نظارات وعلاج فيزيائي ومطالبات مراكز طبية وتجهيزات طبية.

وحسب المشعل شهدت الشكاوى المقدمة إلى المؤسسة في مجال التامين الطبي انخفاضاً ملحوظاً حيث كان عدد الشكاوى عام ٢٠١٤ نحو ٤٥٠ لتنخفض في عام ٢٠١٥ إلى ١٥٠ شكوى على حين لم يصل خلال العام الحالي وحتى تاريخه إلى المؤسسة سوى ٣ شكاوى.

وعن عدم قيام بعض الصيدليات بصرف بعض أنواع الأدوية بين المشعل أن هذا الموضوع يعود إلى عدة حالات يجب التمييز بينها، الحالة الأولى أن تكون الأدوية في الوصفة غير مغطاة تأمينياً كالأدوية العشبية وأدوية الأمراض المستثناة من البوليصة وبالتالي لا يتم الموافقة على صرفها من الصيدلية، موضحاً أنه على المؤمن قراءة الكتيب المرفق مع البطاقة التأمينية للوقوف على الأمراض المشمولة وغير المشمولة بالبوليصة التأمينية.

والحالة الثانية حسب مدير السورية للتامين تعود إلى عدم توافر الدواء أو عدم توافر جزء من الوصفة لدى الصيدلية وهذه مشكلة لا تعتبر مشكلة تأمينية، ورغم ذلك يمكن للمؤمن له الاتصال على الأرقام على البطاقة لتقوم الإدارة بتوجيهه إلى الصيدلية التي يتوافر لديها الدواء المطلوب.

وفي الحالة الثالثة يكون الدواء غير متوافر بالمطلق أو مقطوعاً أو غير مستورد حالياً وهي أيضاً ليست مشكلة تأمينية وتعتبر من الحالات العامة التي فرضتها ظروف الأزمة التي يمر بها القطر، وقد واجهت المؤسسة هذا الموضوع عن طريق إصدار قوائم بالأدوية غير المتوفرة والبدائل الدوائية المتوافرة بهدف تخديم المؤمن بأفضل وسيلة ممكنة.

وبين المشعل أن تعرفة المخبر وفق تسعيرة وزارة الصحة ٧٥ ليرة سورية ونتيجة لرفع هيئة المخابر التسعيرة إلى ١٢٥ ليرة سورية تم الطلب من المخابر أن يتم اعتماد التسعيرة الجديدة من وزارة الصحة، والتي بدورها لم تمنح موافقتها على التعرفة الجديدة، ما أدى إلى زيادة الشكوى بسبب تحميل المخابر للمؤمن ٦٠٪ من قيمة الوحدة المخبرية، وبهدف وفاء المؤسسة بالتزامها مع المؤمن وفق ما ورد في عقد التامين بأن يتحمل المؤمن له فقط نسبة ١٠٪ من إجمالي فاتورة المخبر، قامت المؤسسة بالتفاوض مع هيئة المخابر ليتم الاتفاق على اعتماد تعرفة ١٠٠ ليرة سورية للوحدة المخبرية على ألا يتحمل المؤمن له سوى ١٠٪ من قيمة الفاتورة.

وأشار المشعل إلى أن المؤسسة تقدمت بكتب رسمية إلى وزارتي الصحة والمالية عن هذه المشكلة وأن الاتفاق الذي تم الوصول إليه تم برعاية هيئة الإشراف على التأمين بغية تخديم المؤمن له وضمن التزام المؤسسة بالشروط العقدية.

وأكد أنه تم حل الإشكالية مع المشافي وعودة جميع المشافي للعمل باستثناء أحد مشافي دمشق المشهورة، وذلك من خلال حل الإشكالية الخاصة بارتفاع أسعار المستهلكات الطبية نتيجة ارتفاع أسعار الصرف لأن أغلب المستهلكات تحتوي على مكون دولاري عال وبالتالي، ما دفع المشافي إلى المطالبة برفع أسعار الخدمات الطبية المقدمة لديها استجابة لارتفاع التكلفة وكانت هناك طلبات من بعض المشافي مغالى بها في ما يتعلق بالإقامة والفندقة، تم رفضها من المؤسسة وبشكل كامل أما باقي الطلبات فتمت دراستها وتم الوصول مع المشافي إلى اتفاق تضمن خطوتين.

الخطوة الأولى تم الاتفاق على تطبيق قرار رفع أسعار الأدوية بنسبة ٥٠٪ الصادر عن وزارة الصحة فيما يتعلق بالدورية المستهلكة في غرفة العمليات أو ضمن المشفى في علاج الحالة المرضية للمؤمن لهم، والخطوة الثانية الاتفاق على اعتماد الاستمارة التعاقدية حيث تلتزم المشافي أن تحقق مستوى معيناً من الخدمة والتجهيزات والشروط الفنية حتى يتم قبولها ضمن شبكة المؤسسة، مشيراً إلى أن هذه الصيغة تعتبر استجابة للشروط العقدية للمؤمن لهم، حيث لا يتم تحميل المؤمن لهم أي تكلفة إضافية في المشفى عدا نسبة التحمل الواردة في العقد.

مؤسسات ومصارف عالمية حاولت ضرب استقرار الليرة لكنها حافظت على سعر متوازن

الحلقي: اقتصادنا متوازن ومؤسساتنا تعمل بإنتاجية مقبولة

| الوطن

قال رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي: «على الرغم من كل المحاولات التي عملت على ضرب وزعزعة استقرار الليرة السورية بمضاربات من مؤسسات نقدية ومصرفية عالمية إلا أنه ورغم ذلك بقيت الليرة السورية صامدة أمام هذه التداعيات والمؤسسات الدولية وحافظت على سعر متوازن بالمقارنة مع ما أصاب الاقتصاد من ضرر ومضاربات، إضافة إلى التداعيات العسكرية والسياسية والحصار الاقتصادي الجائر على سورية».

لافتاً إلى الإجراءات الحكومة التي ساهمت في تأمين مستلزمات المواطنين الخدمية والمعيشية بالحد المقبول ضمن الإمكانات المتاحة، مشيراً إلى أن تزايد حالة التضخم وقاعدة العرض والطلب وواقع السلع المحلية أو المستوردة شكلت عوامل أثرت في واقع المستوى المعيشي للمواطنين.

جاء حديثه هذا خلال مشاركته الفرقة الحزبية لمجلس الوزراء احتفاليتها بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لثورة الثامن من آذار، مشيراً إلى الجهود الحكومية المبذولة لمرحلة إعادة الإعمار وتهيئة البيئة المناسبة لها والعمل على تفعيل الحركة الإنتاجية والزراعية من خلال حزمة التشريعات الأخيرة ومنها قانون هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقانون التشاركية وقانون الاستثمار الجديد وقانون إعمار المدن والمناطق التنظيمية في المحافظات للانطلاق بمشاريع إنتاجية صغيرة حرفية أو زراعية أو صناعية لزيادة الإنتاج وتأمين متطلبات السوق المحلية والسعي لزيادة التصدير وتأمين القطع الأجنبي.

مشيراً إلى برنامج «مشروعي» لإقراض أسر الشهداء والجرحى لتأمين الدخل وفرص عمل لهم وإمكانية تعميم وتوسيع رقعة المشروع على الريف السوري لتأمين متطلبات التنمية والعيش الكريم وجدد الحلقي تأكيده أن مشروع عقلنة الدعم يهدف إلى تصحيح تشوهات الأسعار وترشيد الإنفاق والحد من الهدر وأن كل ما يتم توفيره من هذا المشروع يصب في توفير وتأمين مستلزمات قواتنا المسلحة ودعم الخدمات الأساسية للمواطنين. منوهاً بأن اقتصادنا متوازن ولا تزال مؤسساتنا تعمل بإنتاجية مقبولة والمواد الأساسية وحوامل الطاقة متوفرة بشكل مقبول ضمن الإمكانات المتاحة، لافتاً إلى أهمية دور العمال السوريين في المؤسسات والقطاعات كافة في تسيير عمل هذه المؤسسات وتحقيق انسيابية عمل الدولة وصمودها الذي يعزز صمود قواتنا المسلحة.

كما أشار إلى تداعيات وانعكاسات الحرب التي تتعرض لها سورية على المجالات والمؤشرات كافة ما أدى إلى انخفاضها وتراجعها حيث أشار إلى الأثر التراكمي لتداعيات الحرب كمؤشرات رقمية وبيانية نتيجة الإرهاب عابر الحدود والتخريب الممنهج للمجموعات الإرهابية للبنى التحتية سواء في قطاع الكهرباء أم المياه أو الصحة أو التعليم ومختلف المنشآت الاقتصادية حيث تعمل الحكومة على تجاوز هذه التحديات من خلال خطط إسعافية سريعة وخطط متوسطة وبعيدة المدى كما حصل في قطاع المياه حيث تم حفر العديد من الآبار الارتوازية في دمشق وريفها وحلب بالتوازي مع حملات توعوية وإرشاد للحد من الهدر سواء في المياه أم غيرها من الخدمات. كما تطرق في حديثه إلى أن إنجازات جيشنا الباسل وتضحياته، إضافة إلى مساندة أصدقاء سورية ومحور المقاومة في مكافحة الإرهاب سيساهم في إعادة الاستقرار التدريجي إلى المناطق السورية وذلك بالتوازي مع توسيع رقعة المصالحات الوطنية التي قطعت شوطاً كبيراً على مستوى المحافظات بجهد متكامل من الحكومة والقيادة القطرية وأعضاء مجلس الشعب والفرق الحزبية والمجتمع الأهلي والعمل مستمر لزيادة رقعة المصالحات وامتدادها أفقياً.

من جهة أخرى أكد الحلقي أن الحكومة السورية تسعى دائماً إلى إطلاق العملية السياسية والتكيف مع التوجهات والمبادرات الدولية التي تحقق طموحات الشعب السوري، مبيناً أن الاستحقاق الدستوري القادم المتمثل بانتخابات مجلس الشعب يعكس حيوية ومناعة الشعب السوري وإصراره على الصمود، مضيفا: وعلينا كمؤسسات حزبية أو عمالية أو مجتمع مدني بذل كل الجهود لإنجاز واستكمال العملية الانتخابية التي أكدت الترشحات العديدة للمواطنين السوريين على قوة انتمائهم للوطن وسعيهم لإنجاح القوانين الدستورية التي تسجل تاريخ سورية وترتقي بكل ما يحقق آمال الشعب السوري.

الدولار إلى ٤٤٠ ليرة مجدداً في «السوداء» و«المركزي» يتدخل اليوم

| الوطن

تباينت أسعار صرف الدولار أمام الليرة السورية في التعاملات غير النظامية يوم أمس فبعد أن تم تداول أسعار بين ٤٣٧ و٤٣٩ ليرة دولار خلال نهار أمس بانخفاض طفيف عن أمس الأول، عادت الأسعار وارتفعت إلى ٤٤٠ ليرة في دمشق، وصولاً إلى ٤٤٢ في حلب وحماة كأعلى سعر تم تداوله يوم أمس، عبر صفحات التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتطبيقات الموبايل المتصلة بها، التي لا تعلن عن مصادرها، والتي يعتمد عليها الكثيرون في الوسط التجاري.

بدوره أعلن مصرف سورية المركزي عن جلسة تدخل جديدة ستعقد اليوم بحضور شركات ومكاتب الصرافة المرخصة، وذلك بهدف دراسة تطورات سوق القطع الأجنبي وتقيم نتائج الإجراءات السابقة مع إمكانية رصد شرائح جديدة من القطع الأجنبي بغرض زيادة المعروض من القطع الأجنبي لتغطية احتياجات السوق.

وبيّن المصرف المركزي أن التدخل في سوق القطع الأجنبي يتم بشكل يومي ومستمر عبر مؤسسات الصرافة بسعر صرف يبلغ ٤٠٦ ليرات سورية للدولار الأميركي وبسعر ٤٠٥ ليرات سورية لتمويل المستوردات.

وحدد مصرف سورية المركزي أسعار صرف الحوالات عند مستوى ٣٧٤ ل. س للدولار الأميركي.

وذكر بيان للمركزي (تلقت «الوطن» نسخة إلكترونية منه) أن السوق تسوده حالة من الاستقرار والهدوء النسبي في تعاملات القطع الأجنبي ترقباً لنتائج جلسة التدخل التي ستعقد اليوم بهدف إعادة سعر الصرف إلى مستوياته التوازنية.

وأشار إلى أن التباين الملحوظ في أسعار الصرف المنشورة على الصفحات ومواقع التواصل الاجتماعية هو تأكيد على استمرار تلك المواقع والصفحات الإلكترونية بممارساتها لزعزعة حالة الارتياح الحالية التي شهدها السوق عبر نشرها لأسعار صرف مغالى بها ولا وجود لها في التداولات الفعلية.

مدير هيئة المنافسة ومنع الاحتكار لـ«الوطن»:

كل المحاولات لضبط الأسعار لا تحقق غايتها لغياب المنافسة الحقيقية

| علي محمود سليمان

بيّن مدير عام هيئة المنافسة ومنع الاحتكار أنور علي أن العمل على تشجيع المنافسة في جميع القطاعات التجارية والصناعية يساهم في تحسين الواقع الاقتصادي وتأمين وفرة في الإنتاج وتنوعه، بما يحقق نمواً في التجارة الداخلية والخارجية، حيث إن المنافسة هي أساس كل التحولات الاقتصادية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح علي بأن ظروف الأزمة التي يمر بها البلد أثرت بشكل كبير على عمل المنافسة في الأسواق، على اقتصاد السوق يحكمه العرض والطلب لخلق التوازن الحقيقي بين الأسعار وانسياب السلع، ما ينعكس إيجابياً على المستهلك في النهاية من ناحية سعر وجودة السلعة، ولذلك فإن كل المحاولات لضبط الأسعار لا تحقق الغاية المرجوة منها ما لم يكن هناك منافسة حقيقية تعمل وفق قانون العرض والطلب، حيث تعتبر المنافسة عنصراً حيوياً يمكن الأطراف العاملة في الميدان الاقتصادي من إنتاج أفضل السلع وعرض أحسن الخدمات على المستهلك.

ولكن عندما يكون هناك شركة واحدة محتكرة في السوق لسلعة أو منتج محدد فهي لن تعمل على تحسين جودة المنتج، لعلمها أن المستهلك لا يملك أي خيار آخر سوى شراء منتجها، ولذلك من الضروري العمل على تشجيع التنافس بين الشركات والمؤسسات ما يؤدي لخلق الكثير من الابتكارات كي تتفوق الشركات على بعضها في تقديم الجودة والسعر وتتنافس كل شركة في إنتاج بعض الخصائص والصفات الإضافية التي تعمل على تلبية احتياجات المستهلك وتجعله يتوجه إلى شراء منتجها، ولذلك نجد أن الكثير من أصحاب الشركات والمؤسسات الكبرى يشعرون بالضيق عندما يظهر منافس في السوق لنفس منتجاتهم وخاصة إذا كان منافساً قوياً، ولا يمكن إنكار أن المنافسة تعد عاملاً مهماً جداً في أن يكون لدى العاملين وأصحاب الشركات حافز للعمل والتفكير في كل ما هو جديد.

وهناك فائدة كبيرة أيضاً تعود على المستهلك لأن هذا التنافس بين الشركات أو المؤسسات يشمل التنافس في سعر المنتج وهذا أيضاً من الأشياء التي يبحث عنها المستهلك بجانب الجودة وهو السعر المناسب الذي يتفق مع إمكانياته وبالتالي فالمنافسة تلعب دوراً كبيراً سواء بالنسبة للشركات أو بالنسبة للمستهلكين الذين يشترون سلع هذه الشركات، وقد أثبتت التجربة أن أسلوب التسعير غير مجد لعدد كبير من السلع والمواد والخدمات، ما لم يكن هناك منافسة حقيقية في عرض هذه السلع والخدمات.

وحسب المادة ٢ من قانون المنافسة ومنع الاحتكار فإن السوق يعتبر هو المكان الذي يتفاعل به العرض والطلب والذي يشكل إطاراً للتحليل ويسلط الضوء على قيود المنافسة التي تواجه الشركات المعنية بخصوص مجموعة السلع أو الخدمات التي تلبي حاجة المستهلك وكل ما يتعلق بتقديم خدمات خاصة أو عامة للمجتمع ويقوم على عنصرين هما المنتجات المعنية والنطاق الجغرافي. ويقصد هنا بالمنتجات المعنية التي يعد كل منها بديلاً من الآخر أو يمكن أن يحل محله من وجهة نظر متلقي الخدمة أو السلعة التي تماثل الخدمات في الخواص والاستخدام، وفق مدى إمكانية تحول المشترين عن المنتج إلى منتج آخر نتيجة للتغير النسبي في السعر أو أي عوامل تنافسية أخرى، وما إذا كان البائعون يتخذون قراراتهم التجارية على أساس تحول المشترين عن المنتجات إلى منتجات أخرى نتيجة التغير النسبي في السعر، وحسب السهولة النسبية التي يمكن بها للأشخاص الآخرين دخول سوق المنتج أو الخدمة، ومدى توافر المنتجات والخدمات البديلة أمام المستهلك، وبالتالي فإن السوق هو السلعة أو الخدمة أو مجموع السلع أو الخدمات التي تكون على أساس سعرها وخاصيتها قابلة للاستعاضة عن أي منها بغيرها لتلبية حاجة معينة للمستهلك.

أخذ ورد في «التموين» حول استثمار الصوامع.. والأصيل: الموضوع ليس سحب البساط من مدير إلى آخر

| عبد الهادي شباط

كشف الاجتماع الذي عقد أمس في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن أخذ ورد حول موضوع إدارة واستثمار عدد من الصوامع رغم وجود شركة عامة منوط بها إدارة قطاع الصوامع والتخزين والعمليات الفنية المرتبطة بهذا العمل.

معاون وزير التجارة الداخلية عماد الأصيل أكد لـ«الوطن» أن إعادة النظر بإدارة بعض الصوامع هو ليس عملية سحب للبساط من مدير لآخر وإنما يأتي من تحقيق الصالح العام للعمل المنفعة الأكبر وأن الذي سيحدد مسألة إدارة هذه الصوامع هو أين نحقق الجدوى الاقتصادية بشكل أفضل بما يخدم سير العمل وأن المعالجة ستكون وفق منهجية مؤسساتية ولا تستند لأي معطيات لها علاقة بأشخاص.

من جانبه أوضح مدير عام شركة المطاحن زياد بدور أن هناك /١١/ صومعة تم نقل استثمارها من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة للمطاحن إلى الشركة العامة للصوامع في العام ٢٠٠٨ وهي صوامع الكسوة وجبلة وتلكلخ وسنجار والباب وخان طومان ودير حافر ومنبج والسلمية والغزلانية والناصرية مبيناً أن هذا النقل كان خاطئاً ولا يخدم المصلحة العامة للعمل وأن عدداً من هذه الصوامع هي عبارة عن مستودعات للطحين لكن تم تصنيفها خطأً على أنها صوامع وأتبعت إدارتها للشركة العامة للصوامع معتبراً أنه من الأولى أن تعود هذه الصوامع للشركة العامة للمطاحن لما تحققه بذلك من توفير للهدر والذي لا يتجاوز النصف بالمئة إضافة إلى التخفيف من الحلقات التي تمر بها الحبوب في وصولها للمطاحن إضافة إلى التخفيف من الروتين وعمليات الاستلام والتسليم والتي يترافق معها أعمال الوزن ومحاضر الاستلام وتعدد أمناء المستودعات.

مفيداً أن هذه الصوامع جزء لا يتجزأ من عمل المطاحن وأنه لا يمكن استثمار المطحنة بشكلها الأمثل دون أن تعود تبعية هذه الصوامع لإدارة المطاحن.

مدير عام شركة الصوامع عبد اللطيف الأمين أكد في حديث لـ«الوطن» أن الشركة العامة للصوامع هي المعنية وفق القانون بإدارة هذه الصوامع وأن من مهامها إدارة واستثمار الصوامع في القطر وإنشاء الصوامع الإسمنتية بما يؤمن الحاجة من الطاقات التخزينية النظامية لتخزين المحاصيل الزراعية القابلة للتخزين ولكل القطاعات إضافة لتصنيع وتركيب وصيانة التجهيزات الميكانيكية والكهربائية للصوامع وتصنيع المعدات الميكانيكية والكهربائية الداخلة في اختصاصها لحساب الغير ويمنح العاملون فيها حوافز بما لا يتجاوز ٥٠٪ من الأرباح الصافية ليتم توزيعها بقرار من الوزير المختص بالتنسيق مع وزير المالية على أن يعتبر الباقي إيراداً للشركة.

وهنا يوضح الأمين أنه وفقاً للمرسوم الذي حدد هذه المهام تم نقل ملكية واستثمار معملي العلف في حماه وحلب إلى المؤسسة العامة للأعلاف كما نقلت ملكية استثمار مراكز البذار إلى المؤسسة العامة لإكثار البذار وهنا يوضح أن عدد هذه المراكز ١١ مركزاً حيث كانت تؤمن هذه المراكز ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون ليرة واردات سنوية للشركة كانت تغطي قرابة نصف أجور العاملين في الشركة والتي تقدر بنحو ٦٠٠ مليون ليرة سنوياً، وخاصة أن نحو ٢٣ صومعة خرجت عن الخدمة بسبب ظروف الأزمة وهناك ٢-٣ صوامع متوقفة عن العمل بسبب الأعطال ولم يعد لدى الشركة سوى ٥-٦ صوامع قيد العمل الفعلي وهذا كله أسهم في انخفاض واردات الشركة بشكل مباشر.

وهنا يرى مدير الصوامع أن السير في هذا الاتجاه سيؤدي إلى تآكل الشركة العامة للصوامع إضافة إلى انخفاض إيرادتها وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها ونفقاتها المالية وخاصة أجور العاملين في الشركة، مؤكداً أن شركة الصوامع تمتلك أفضل الكوادر والخبرات في عمليات الحفظ والتخزين وإجراء العمليات الفنية الضرورية لعمليات التخزين من عمليات الغربلة والتعقيم والحفظ وغيرها. وفي العودة لمعاون الوزير فقد أوضح أنه تم طلب دراسات جدوى اقتصادية حول إدارة هذه الصوامع من الجهتين الشركة العامة للصوامع والمطاحن وأنه سيتم النظر بهذه الدراسة وعرضها على الوزير ومعرفة مدى الحاجة الفعلية لنقل استثمار هذه الصوامع من شركة المطاحن على أن يتم البحث في حالة الموافقة على ذلك على آلية مناسبة لتعويض الشركة العامة للصوامع عن الإيرادات التي ستفقدها وخاصة في مجال أجور العاملين لديها منوهاً أن الوزارة لن تتخذ أي إجراء من دون أن تتم دراسته بشكل جيد وأن مثل هذا النقل لاستثمار هذه الصوامع يحتاج لمشروع مرسوم خاص بذلك.

١٥ مليون ليرة أموال صندوق مقاولي دمشق قد لا تكفي رواتب سنة!!

| الوطن

يدرس مجلس إدارة نقابة مقاولي الإنشاءات بدمشق إمكانيات استبدال أموال فرع النقابة النقدية الفائضة في حال توافرت بشهادات استثمار أو تحويل هذه الأموال إلى ودائع مصرفية لمدة محددة. علماً بأن المجلس قدم اقتراحاً بالاستمرار بتفويضه لسد العجز الخاص بالصندوق من خلال الوفورات الناتجة من الفوائد لصندوق الضمان الصحي في حال توافرها وذلك ريثما تنجز النقابة الأنظمة الخاصة بخزانة التقاعد وصدور القرارات اللازمة لاستحقاقات المساعدة الاجتماعية وتحديد المستحقين لها بشكل نهائي ودعا مجلس الإدارة أيضاً إلى وقف المساعدة الاجتماعية للعضو الذي لم يتقدم بتصريح خطي يظهر توقفه عن العمل في قطاع المقاولات حيث جاء مقترح المجلس لتلافي الآثار السلبية التي قد تنجم عن توقف الصندوق عن منح المساعدات حيث لا تتجاوز أموال الصندوق ١٥ مليون ليرة وهي أموال ناتجة عن شهادات استثمار وفوائدها محسوم منها الديون المستحقة على الصندوق وهي لا تكفي -بحسب التقرير- لصرف رواتب سنة واحدة.

وبحسب تقرير للنقابة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فإن هذه العملية تهدف إلى تأمين الريع المطلوب للنقابة ودراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع والمردود المالي لأي مشروع استثماري يمكن تحقيقه من خلال إمكانيات الفرع المالية وتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل بتحقيق أكبر ريع ممكن للفرع ولأعضائه وضرورة تفويض اللجنة الخاصة بهذه المشاريع بإقرار الاستثمار والشراء والبيع وتسجيل المشتريات باسم الفرع بعد التصويت على هذا التفويض.

وقد بلغ عدد أعضاء نقابة مقاولي الإنشاءات بدمشق ٢٠٤ أعضاء وقد انتسب للصندوق ثمانية عشر عضواً خلال العام ٢٠١٥ على حين بلغ مجموع التعويضات التي تقاضاها المستفيدون من نظام المساعدة ١٦,٤ مليون ليرة في حين بلغت واردات الصندوق من الرسوم الخاصة بالاشتراك مع الفوائد المصرفية تسعة ملايين ليرة بعجز وصل إلى ٧,٤ ملايين ليرة سعى مجلس إدارة النقابة إلى تغطية هذا العجز من العائدات المصرفية لشهادات الاستثمار لصندوق الفرع والضمان الصحي استناداً إلى القرارات الصادرة عن الهيئة العامة للنقابة وبقي العجز أكبر من التغطية.

بلغ عدد منتسبي النقابة الجدد ٦٣ عضواً وعدد الشركات التي تم قبول انتسابها تسع شركات وقد عقد المجلس ٥٢ جلسة لتسيير وأصدر ٥٤١ قراراً في شؤون الفرع ومعالجة المشاكل التي يعاني منها الأعضاء وبانتظار انجاز مشاريع الأنظمة الخاصة بالنظام الداخلي والنظام المالي والمحاسبي حيث لم تصدر هذه المشاريع بعد بسبب تعثر اجتماع المجلس المركزي المفوض بإقرارها قبل التصديق عليها من وزير الأشغال العامة.

استفاد من صندوق المساعدة الصحية ٢١ عضواً وصرفت نحو ٨,٤ ملايين ليرة إعانات وفاة للمستفيدين والورثة من خلال الصندوق المركزي الذي يقوم بتسوية حساب كل الفروع فيما يخص إعانة الوفاة بحيث يتحمل صندوق الفرع الفارق بين الرسم المترتب على العضو تسديده للصندوق والرسم المفترض أن يدفعه بحسب عدد الوفيات والمبالغ المصروفة إلا أن هذه التسوية لم تتم منذ العام ٢٠١٢ بسبب الظروف الحالية.